الأمم المتحدة

E/CN.3/2008/11

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
18 December 2007
Arabic
Original: English

اللجنة الإحصائية

الدورة التاسعة والثلاثون

٢٦-٢٩ شباط/فبراير ٢٠٠٨

البند ٣ (ي) من جدول الأعمال المؤقت*

بنود للمناقشة والبت: إحصاءات التنمية البشرية

مكتب تقرير التنمية البشرية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى اللجنة الإحصائية تقرير مكتب تقرير التنمية البشرية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويحال التقرير بناء على طلب تقدمت به اللجنة الإحصائية في دورتها الثامنة والثلاثين.

* E/CN.3/2008/1.

090108 090108 07-65078 (A)

تقرير مكتب تقرير التنمية البشرية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

أولا – مقدمة

١ – لقد سبق أن نوقش تقرير التنمية البشرية على وجه الخصوص ومؤشرات التنمية البشرية بشكل أعم خلال دورات اللجنة الإحصائية الحادية والثلاثين (٢٠٠٠) والثانية والثلاثين (٢٠٠١) والثالثة والثلاثين (٢٠٠٢). وهذا التقرير هو متابعة لتلك المناقشات السابقة، بناء على طلب تقدمت به اللجنة في دورتها الثامنة والثلاثين[(١)].

ثانيا – معلومات أساسية

٢ – تقرير التنمية البشرية تقرير مستقل يتم إعداده بتكليف من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهو ثمرة أعمال فريق مختار من كبار العلماء والممارسين في ميدان التنمية وأعضاء من مكتب تقرير التنمية البشرية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويستكشف تقرير التنمية البشرية العالمي، الذي يصدر سنويا منذ عام ١٩٩٠، بتعمق موضوعاً مختلفاً كل سنة له صلة بمجال التنمية البشرية. كما تتضمن هذه التقارير ملحقاً إحصائياً مستفيضاً يتضمن آخر مؤشرات التنمية البشرية التي يُلخص بعضها في أربعة مؤشرات مركبة يعدُّ مؤشر التنمية البشرية أشهرها وأكثر ما يُستشهد به منها على نطاق واسع.

٣ – أما مكتب تقرير التنمية البشرية، الذي ينتج هذه التقارير، فهو مستعمِل للإحصاءات والمؤشرات أكثر من كونه هيئة تتولى جمع البيانات. ويعتمد المكتب اعتمادا كبيرا على وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة ومنظمات دولية لجمع البيانات من الهيئات الوطنية استنادا إلى التعريفات والمعايير الدولية؛ والتحقق من نوعية البيانات الأولية وضمان جودتها وتجميع الإحصاءات والمؤشرات التي تُستخدم في نهاية المطاف في تقاريره.

٤ – وبالإضافة إلى تقرير التنمية البشرية السنوي العالمي، صدر ما مجموعه أكثر من ٦٠٠ من تقارير التنمية البشرية الوطنية أو الإقليمية في أكثر من ١٤٠ بلدا منذ عام ١٩٩٢. وتُصدر هذه التقارير في غالبا الأحوال فرقٌ وطنية وإقليمية من الخبراء بدعم من مكاتب البرنامج الإنمائي القطرية المحلية ولكنها، على غرار التقارير العالمية، مستقلة عن البرنامج الإنمائي.

---

(١) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٧، الملحق رقم ٤ (E/2007/24)، الفصل أولا – ألف.

ثالثا – استخدام البيانات الدولية

٥ – تهدف تقارير التنمية البشرية إلى عرض وتحليل المؤشرات التي يمكن مقارنتها في مختلف البلدان. ولذا فمن المهم أن تستخدم، بقدر الإمكان، البيانات التي تم الإبلاغ عنها وفقا لمجموعة موحدة من التعريفات والتغطية وقضت هيئة مستقلة بأنها تستوفي تلك المعايير. ولهذا السبب، فإن مكتب تقرير التنمية البشرية يستخدم إلى حد كبير البيانات المستمدة من وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة أو منظمات دولية لها من الولايات والخبرات ما يمكّنها من جمع البيانات القابلة للمقارنة في مختلف البلدان والإبلاغ عنها. ونتيجة لذلك، قد لا تكون هذه المؤشرات مطابقة دائما للمؤشرات المحددة على الصعيد الوطني. ومع ذلك، ولكي تكون هذه المؤشرات مفيدة وذات مغزى، ينبغي أن تكون التحوّلات الحاصلة بين التعريفات الوطنية والدولية شفافة ومفهومة جيدا قدر الإمكان. وتحقيقا لهذه الغاية، يعمل مكتب تقرير التنمية البشرية مع البلدان التي تنذره بوجود مشاكل أو اختلافات كبيرة لحل الاستفسارات مع وكالات الأمم المتحدة والوكالات الدولية ذات الصلة أو، إذا اقتضى الأمر، لضمان تصحيح الأخطاء. وكل ما يقتضيه الأمر هو ربط الاتصال المباشر بين البلد والوكالة المعنية أو قد ينطوي على التوسط بين الاثنين أو إيجاد فرص لعرض ومناقشة المشاكل جنبا إلى جنب مع جميع الأطراف المهتمة من أجل التوصل إلى قرار يرضي جميع الأطراف المعنية.

٦ – ويستغرق إصدار كل تقرير من تقارير التنمية البشرية العالمية مدة تتراوح ما بين ١٥ و ١٨ شهرا. وفي غضون هذه الفترة، ينفق ما يقرب من ٦ أشهر لجمع الإحصاءات والمؤشرات المستخدمة وتحليلها. وعند إضافة الفاصل الزمني بين مواعيد إحالة البيانات وتاريخ نشر التقرير إلى مدة جمع البيانات وتجهيزها التي تستغرقها الهيئات الوطنية والإقليمية أو الوكالات الدولية التي توفر البيانات، فإنه يمكن أن يصل إلى مدة سنتين. وقد يمثل هذا مشكلة خاصة بالنسبة للبلدان التي تشهد معدلات التنمية فيها تغيرا سريعا، بما أن الأرقام المنشورة ربما لم تعد تعكس بصورة جيدة الحالة السائدة حينذاك وقد تكون إحصاءات أحدث موجودة على الصعيد الوطني.

رابعا – ضمان جودة البيانات

٧ – في أعقاب المشورة المبيّنة في تقرير فريق أصدقاء الرئيس الذي قدم إلى الدورة الثانية والثلاثين للجنة الإحصائية، استحدث مكتب تقرير التنمية البشرية عددا من الإجراءات من أجل ضمان جودة البيانات والتحليلات الواردة في التقارير العالمية بصورة أفضل. ولا يزال العمل مستمرا بهذه الإجراءات حتى الآن. وهي تشمل ما يلي:

(أ) تعيين مستشار إحصائي أقدم مستقل ونزيه لتقديم المشورة والتوجيهات بشأن طائفة واسعة من القضايا الإحصائية؛

(ب) إنشاء فريق استشاري إحصائي مؤلف من اثني عشر أو نحو ذلك من كبار الخبراء الإحصائيين والاقتصاديين من جميع أنحاء العالم. ويجتمع الفريق عادة مرة في السنة ويُستشار كتابة أيضا إذا دعت الحاجة إلى ذلك؛

(ج) استحداث عمليات استعراض الأقران في المجال الإحصائي بشأن كل فصل من فصول التقرير، وكذلك في السنوات الأخيرة بشأن تحليلات محددة أجراها المكتب؛

(د) استحداث عملية لإجراء مشاورات غير رسمية منتظمة مع الدول الأعضاء (من خلال المجلس التنفيذي للبرنامج الإنمائي) بشأن التنمية ومحتويات تقرير كل سنة. وتجرى المشاورات خمس مرات في السنة وتشمل عقد دورة واحدة تُخصص حصرا للإحصاءات.

٨ - وحسّن مكتب تقرير التنمية البشرية أيضا كثيرا نوعية تفاعله مع الوكالات التي تقدم بيانات لإعداد التقرير، وذلك ليس فحسب بالتماس مشورتها باعتبارها خبيرة في ميادين اختصاصها وإنما أيضا بتمحيص البيانات الواردة بشكل أكثر شمولا وانتظاما وإثارة التساؤلات إن كانت لديه أية شكوك. وكما ورد أعلاه، فإن المكتب يتخذ خطوات فعالة للرد على الاستفسارات الواردة من البلدان بشأن البيانات التي استُخدمت في التقارير.

خامسا - التغطية القطرية والثغرات الموجودة في البيانات

٩ - يشمل مؤشر التنمية البشرية، وهو المقياس المركب لتقدير التنمية البشرية الأساسية في التقرير، في الوقت الحالي ما مجموعه ١٧٧ بلدا أو إقليما (تمثل نسبة ٩٨ في المائة من سكان العالم). ولم يكد يتغير في السنوات الأخيرة عدد البلدان التي تتوافر عنها بيانات كافية لحساب مؤشر التنمية البشرية. ولا تزال هناك ١٧ دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي لا يتوافر عنها مؤشر واحد أو أكثر من المؤشرات الجزئية الأربعة (متوسط العمر المتوقع عند الولادة، ومعدل الإلمام بالقراءة والكتابة في أوساط الراشدين، ونسبة الالتحاق بالمدارس، ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي). وتدخل البلدان ''الناقصة'' أساسا ضمن فئتين هما: البلدان الصغيرة جدا والتي يقل مجموع سكانها عن ٠٠٠ ١٠٠ نسمة، أو البلدان التي تعيش أوضاعا متأزمة أو التي باتت تعيش في هذه الأوضاع في الآونة الأخيرة. وفي جميع الحالات تقريبا، فإن أصعب مؤشر يمكن تقديره هو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وسبب ذلك بالأساس هو عدم كفاية البيانات المتعلقة بتعادلات القوة الشرائية. وهناك أيضا العديد من البلدان في مجموعة البلدان الناقصة التي لا توجد عنها تقديرات بشأن معدلات الإلمام

بالقراءة والكتابة في أوساط الراشدين. وحتى ضمن البلدان والأقاليم الـ ١٧٧ المدرجة في مؤشر التنمية البشرية، هناك ثغرات في المؤشرات الجزئية: فقد لزم استخدام مصادر مختلفة أو سنوات مرجعية مختلفة لمؤشر واحد على الأقل من المؤشرات الجزئية لما يقرب من نصف عدد البلدان.

١٠ - وتشمل التنمية البشرية طائفة واسعة جدا من المواضيع تتجاوز بكثير مجال الإحصاءات الاجتماعية وهي: الفقر، وحقوق الإنسان، والأمن الشخصي، والحكم الرشيد على سبيل المثال لا الحصر، وفي الآونة الأخيرة، آثار تغير المناخ والاستدامة البيئية. بيد أن هناك بيانات في هذه المجالات، فثمة دائما مجال للتحسين والطلب على إحصاءات أكثر وأفضل، وخاصة في ما يتعلق بالنتائج بدلا من المدخلات، وبالآثار التي تركتها مختلف الظواهر والسياسات في حياة ورفاه الأفراد (رجالا ونساء، بالغين وأطفالا) والعائلات والأسر المعيشية.

١١- ومن بين المجالات التي تثير مخاوف خاصة قياس أوجه التباين وانعدام المساواة بين الجنسين. وبفضل الأموال السخية التي وفرتها السويد، أجرى مكتب تقرير التنمية البشرية استعراضا رئيسيا لمؤشريه المركّبين المتعلقين بالمساواة بين الجنسين خلال عام ٢٠٠٦ وكلّف بإجراء المزيد من البحوث لوضع مقاييس أفضل للمستقبل.

١٢ - وتندرج الأهداف الإنمائية للألفية أيضا ضمن أهداف التنمية البشرية. فالعديد من مؤشرات هذه الأهداف يرد في تقرير التنمية البشرية. وكما أشارت إلى ذلك الشعبة الإحصائية للأمم المتحدة في مختلف تقاريرها المقدمة إلى اللجنة الإحصائية، لا تزال هناك ثغرات كبيرة في مجموعات البيانات المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية على الرغم من إدخال سلسلة من التحسينات مؤخراً على بعض المجالات.

سادسا - الإجراء المطلوب من اللجنة الإحصائية اتخاذه

١٣ - يُرجى من اللجنة:

(أ) أن تأخذ علماً بمضمون هذا التقرير؛

(ب) أن تعلق على الأنشطة المضطلع بها وتقدم المشورة بشأن الأنشطة والاقتراحات المقبلة.